

الأصول في النحو

وتدخل رُب على مثلكَ وشبهكَ إذ كانتا لم تتصرفا بالإضافة وهما نكرتان في المعنى .
وتقول : رب رجل تختصم وامرأة وزيد ولا يجوز الخفض لأنه لا يتم إلا بإثنين فإن قلتَ : رب
رجلين مختصمين وامرأتين جازَ لكَ الخفض والرفع فتقول : وامرأتان وامرأتين أما الخفض :
فبالعطفِ على (رجلين) والرفع : بالعطف على ما في مختصمين ولو قلت : رُبَّ رجلين
مختصمين هما وامرأتان فأكدت ثم عطفتَ لكان أجود حكي عن بعضهم : أنه يقول : إذا جاءَ
فعل يعني بالفعلِ اسمَ الفاعل بعد النعتِ رفعَ نحو قولك : رب رجل ظريف قائم والكلام
الخفض وزعم الفراء : أنهم توهّموا (كم) إذ كانوا يقولون : كم رجلاً قائمٌ .
وتقول : رب ضاربكَ قد رأيت ورب شاتمكَ لقد لقيت لأن التنوين في تَينكَ يريد ضارب لكَ
وإن قلت : ضاربكَ أمس لم يجز لأنه معرفة .
والأخفش يعترض بالأيمان فيقول : رُبَّـ وَاِرجل قد رأيت ورُبَّـ رجل قد رأيت وهذا لا
يجوزُ عندنا لأنَّ حروف الجر لا يفصل بينها وبينَ ما عملت فيهِ وسائر النحويين يخالفونَه
وحتى الكوفيون : ربه رجلاً قد رأيت وربهما رجلين وربهم رجلاً وربهن رجلاً وبهن نساء
وربه نساء مَنٌ وحد .
فلأنه رد كناية عن مجهول ومَن لم يوحد فلأنه كلام كأنه قال : له ما لك جوار فقال : ربهن
جوار قد ملكت .
وكان الكسائي يجيز : رب مَنٌ قائم على أزَّهـ استفهام ويخفض (قائماً) والفراء يأباه
لأن كل موضع لم تقعه المعرفة لم يستفهم بمن فيه .
والضرب الثاني : من حروف الجر وهوما كان غير ملازم للجر